الأمم المتحدة S/PV.9869

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9869**

الأربعاء، 26 شباط/فبراير 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فو كونغ	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيدة كريم
	الصومال	السيد عبد الله يوسف
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-05112 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالصينية*)**:** وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا والسودان وكينيا ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** لقد تسبب استمرار النزاع بلا هوادة منذ قرابة عامين في السودان في معاناة هائلة وحول أجزاء من البلد إلى جحيم مستعر. إن بعض الأبعاد الإنسانية لهذه الأزمة تستحق التكرار: فرار أكثر من 12 مليون نازح، من بينهم 3,4 ملايين شخص، عبر حدود السودان؛ ومعاناة أكثر من نصف سكان البلد، أي 24,6 مليون شخص، من جوع شديد؛ وانهيار الخدمات الصحية؛ وإصابة ملايين الأطفال بصدمات نفسية وانقطاعهم عن التعليم الرسمي؛ وأنماط متواصلة من العنف الجنسي؛ وفي عدة أجزاء من البلد، زاد تفاقم حالة المدنيين المأساوية أصلا منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمناها لمجلس الأمن قبل أقل من شهر. وسأركز اليوم على آخر التطورات المثيرة للقلق في شمال دارفور، بما في ذلك مخيم زمزم للنازحين، وفي الخرطوم وجنوب البلد.

في شمال دارفور، لا يزال المدنيون يتعرضون للهجوم، بعد ثمانية أشهر من اتخاذ مجلس الأمن القرار 2736 (2024). وازدادت حدة العنف في مخيم زمزم للنازحين وما حوله، الذي يُقدر أنه يستضيف مئات الآلاف من المدنيين والذي تم التحقق من انتشار ظروف المجاعة فيه. وتؤكد صور ساتلية استخدام الأسلحة الثقيلة في زمزم وما حوله في الأسابيع الأخيرة، وتدمير مرافق السوق الرئيسية داخل المخيم. ولم يتمكن المدنيون المذعورون، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، من مغادرة المنطقة عند اشتدت ضراوة القتال. قُتل العديد منهم، بما في ذلك اثنان على الأقل من العاملين في المجال الإنساني. ويوم الإثنين، أعلنت منظمة أطباء بلا حدود، وهي الجهة الرئيسية التي تقدم الخدمات الصحية والتغذوية في زمزم، أنها قد اضطرت إلى وقف عملياتها في المخيم بسبب تدهور الحالة الأمنية. كما أكد برنامج الأغذية العالمي للتو تعليق المساعدة الغذائية القائمة على القسائم في المخيم بسبب انعدام الأمن وتدمير السوق.

ولا يزال المدنيون يتضررون بشكل مباشر أيضا من القتال العنيف الدائر في أجزاء من الخرطوم. وتحقق مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من تقارير عن حوادث إعدام مدنيين بإجراءات موجزة في

المناطق التي انتقلت إلى سيطرة جهة أخرى. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء المخاطر الجسيمة التي يواجهها المستجيبون المحليون والمتطوعون المجتمعيون في الخرطوم وأماكن أخرى.

وفي جنوب البلد، نتلقى تقارير عن امتداد القتال إلى مناطق جديدة من ولايتي شمال كردفان وجنوب كردفان، مما يشكل مزيدا من المخاطر على المدنيين ويزيد من تعقيد حركة العاملين في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية.

واطلعنا أيضا على تقارير مروعة عن وقوع مزيد من الفظائع في ولاية النيل الأبيض، بما في ذلك موجة من الهجمات في وقت سابق من هذا الشهر، قيل إنها أسفرت عن مقتل عشرات المدنيين.

ونرحب بقرار السلطات السودانية تمديد الإذن باستخدام معبر أدري لتحركات المساعدة الإنسانية. كما واصل الشركاء في المجال الإنساني، بمن فيهم السودانيون العاملون في الخطوط الأمامية، بذل جهودهم لزيادة الدعم عبر خطوط التماس. وفي العام الماضي، تم إيصال شكل من أشكال الدعم الإنساني إلى حوالي 15,6 مليون شخص في جميع أنحاء البلد. لكن الواقع يظل أن ما يصل من المساعدات يشكل جزء ضئيلا من المطلوب، حيث إن انعدام الأمن والأعمال العدائية النشطة والعوائق البيروقراطية المستعصية والتدخلات الأوسع لا تزال تقوض جهودنا للوصول إلى المحتاجين.

وفي الأسبوع الماضي، أطلق وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ فليتشر والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غراندي خطتي الاستجابة للسودان والمنطقة لعام 2025. ويتطلب مجمل هاتين الخطتين 6 بلايين دولار لدعم ما يقارب 21 مليون شخص في السودان وما يصل إلى 5 ملايين آخرين، معظمهم من اللاجئين السودانيين، في البلدان المجاورة. هذا مبلغ مذهل من المال، أكبر من أي نداء نسقته الأمم المتحدة في تاريخ السودان ولكن هذه الأزمة، كما قال وكيل الأمين العام فليتشر الأسبوع الماضي، أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها وخطورتها. وهي أزمة تتخطى حدود السودان بشكل متزايد. ويجب على المجتمع الدولي، لا سيما أعضاء المجلس، ألا يدخر جهدا في محاولة التخفيف من حدة هذه المشكلة.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه ثلاثة طلبات.

أولا، فيما يتعلق بحماية المدنيين، ندعو مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء ذات النفوذ، إلى اتخاذ إجراءات فورية لضمان امتثال جميع الجهات الفاعلة للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين والبنية التحتية والخدمات التي يعتمدون عليها. يجب حماية المدنيين في مخيم زمزم بشمال دارفور وفي أماكن أخرى، سواء اختاروا البقاء أو الانتقال طواعية إلى مناطق أكثر أماناً. يجب أن تتوقف فوراً الهجمات الموجهة ضد المدنيين والهجمات التي تسبب أضراراً غير متناسبة للمدنيين في جميع أنحاء البلد. ونحث المجلس على تبني التوصيات المتعلقة بحماية المدنيين التي أصدرها الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر الماضي (S/2024/759).

ثانياً، وبالقدر نفسه من الأهمية وفقا للقانون الدولي الإنساني، تأتي مسألة إتاحة الوصول. الاستقرار في السودان والمنطقة. نحن بحاجة إلى تنفيذ حقيقي للتعهدات المتكررة لتسهيل وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل أو قيود إلى المدنيين المحتاجين.

ثالثاً، فيما يتعلق بالتمويل، وكما قلنا، فإن حجم احتياجات السودان غير مسبوق ويتطلب تعبئة دولية استثنائية، بما في ذلك التمويل المرن. نحن ممتنون للمانحين الذين أعلنوا بالفعل عن التزامات مالية. وممتنون للمانحين على الدعم الذي قدموه لنا حتى الآن.

إن شعب السودان يستحق الأفضل من قادته ومن المجتمع الدولي. ويجب علينا أيضاً بذل المزيد من الجهود لدعم المجتمعات التي فتحت أبوابها لملايين الأشخاص الذين اضطروا للفرار، سواء داخل السودان أو في البلدان المجاورة. إن شعب السودان يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى، وبعد مرور عامين، اهتمام المجلس.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها الواقعية، وأود أيضا أن أشيد بالمنظمات الإنسانية، بما في ذلك الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المحلية، التي تقدم خدمات منقذة للحياة في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونحيط علمًا بمناشدة السيدة ووسورنو بشأن خطة الاستجابة.

بعد ما يقارب العامين منذ بداية هذه الحرب، ومرة أخرى، تستوقفني بقوة تقارير الموت والدمار – المزيد من العنف، والمزيد من الأسر المشتتة، والمزيد من الأطفال يتضورون جوعا. في الشهر الماضي، زار وزير خارجية بلدنا أدري واستمع مباشرة إلى معاناة النساء — معاناة العنف الجنسي والاغتصاب والجوع — اللواتي فررن من النزاع.

ينبغي ألا يكون الوضع على هذا النحو. بإمكان أطراف النزاع اتخاذ إجراءات الآن لإنهاء المعاناة، وأود تسليط الضوء على ثلاث أولويات.

أولاً، نحث الأطراف على التخلي عن طموحاتها العسكرية والتركيز على تهيئة الظروف لإقامة السلام، بما في ذلك من خلال التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وجهود وساطة الاتحاد الأفريقي. نشاطر الأمين العام قلقه العميق إزاء إعلان قوات الدعم السريع والجهات الفاعلة المدنية المرتبطة بها والجماعات المسلحة عن ميثاق سياسي يعبر عن نية إقامة سلطة حاكمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

إن تعميق الانقسامات يهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في السودان والمنطقة. إن احترام حقوق السودان بموجب ميثاق الأمم المتحدة ووحدته وسيادته وسلامة أراضيه أمر حيوي وسيكون ضرورياً لإنهاء مستدام لهذه الحرب. في شهر أبريل/نيسان، سيدعو وزير خارجية بلدنا وزراء خارجية نحو 20 دولة ومنظمة دولية إلى لندن لإجراء مناقشات تركز على دعم المضي قدما نحو طريق سلمي للشعب السوداني.

ثانياً، يجب على كلا الطرفين السماح بسرعة إيصال إمدادات الإغاثة الإنسانية لجميع المدنيين المحتاجين من دون عوائق. إن قرار القوات المسلحة السودانية بإبقاء معبر أدري الحدودي مفتوحاً أمر مرحب به. ولكن مع وجود أكثر من 30 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية، فهذا ببساطة ليس كافياً. ونحث القوات المسلحة السودانية على فتح معبر أدري بشكل دائم والسماح باستخدام المزيد من معابر حدودية إقليمية إضافية. ندعو كلا الجانبين إلى رفع العوائق البيروقراطية غير الضرورية التي تؤخر تسليم المساعدات لأسابيع، وتوفير ضمانات أمنية للعاملين في المجال الإنساني للعمل بأمان.

ثالثاً، نكرر دعوات المجلس لقوات الدعم السريع بإنهاء حصارها للفاشر ووقف جميع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. وندعو كلا الطرفين إلى حماية المدنيين، بما يتماشى مع التزاماتهما بموجب إعلان جدة.

وعلى طرفي النزاع اتخاذ إجراءات الآن لإنهاء هذه المعاناة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مديرة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية السيدة ووسورنو، على إحاطتها الشاملة والمؤثرة. كما نرحب بمشاركة ممثلي السودان وأنغولا وكينيا ومصر في جلسة اليوم.

في البداية، لقد فُجعنا من الهجمات المتعمدة على مخيم زمزم للنازحين داخليًا وما ورد في التقارير عن ما ترتكبه قوات الدعم السريع من تطهير عرقي في الفاشر وما حولها. كما يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع هجمات انتقامية أو إعدامات بإجراءات موجزة للمدنيين الخاضعين لسيطرة كل طرف من أطراف النزاع. ومن المؤسف للغاية أن النداءات المتكررة التي وجهها المجلس من خلال العديد من القرارات لم تلق آذاناً صاغية حتى الآن. ونحث جميع أطراف النزاع على وقف الأعمال العدائية فوراً، لا سيما مع اقتراب شهر رمضان المبارك.

إننا منزعجون بشكل خاص من أن توقيع قوات الدعم السريع وحلفائها على ميثاق سياسي لتشكيل سلطة حاكمة في عطلة نهاية الأسبوع الماضية في كينيا قد ينذر باحتمال انقسام مؤسف في السودان. ومن شأن هذا التطور أن يشكل تهديداً خطيراً للوحدة الوطنية والتعايش السلمي. هناك تناقض صارخ بين هدف قوات الدعم السريع المعلن المتمثل في تشكيل حكومة سلام ووحدة وبين أفعالها في الميدان.

وإذا ما استمر طرفا النزاع في السودان في التعويل على الحل العسكري والإصرار على الاعتقاد بإمكانية تحقيق النصر السياسي في ساحة المعركة، فإن تفتيت السودان قد يصبح حقيقة واقعة قريباً. إن تفكك دولة شاسعة كهذه سيكون له تداعيات وآثار عميقة ودائمة على سلام وازدهار الدول المجاورة والمنطقة الأوسع نطاقا.

وفي ضوء ذلك، يجب على البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تكثيف جهودها لمنع تحقق هذا السيناريو المقلق. ومن الجدير بالذكر أن استمرار تدفق الأسلحة من الخارج يتيح لكلا الطرفين تبني حسابات استراتيجية خاطئة مفادها أن نصرا عسكريا لا يزال من الممكن تحقيقه. ترد تقارير

عن استمرار توريد نظم أسلحة متطورة ومتقدمة من قبل أطراف خارجية. ونحثها على تغيير مسارها فوراً والامتناع عن مفاقمة النزاع وتعميق الانقسامات داخل المشهد السياسي السوداني.

وبالانتقال إلى الحالة الإنسانية وحماية المدنيين، نثني على قرار السلطات السودانية بتوسيع نطاق الوصول عبر معبر أدرى الحدودي، وندعو إلى زيادة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وكلا الطرفين المتحاربين في الجهود الإنسانية. من جانبنا، قدمنا 9 ملايين دولار كمساعدات إنسانية طارئة للسودان العام الماضي وسنواصل دعمنا هذا العام. نحن نشجع المجتمع الدولي على زيادة دعمه للمبادرات الإنسانية المحلية، مثل غرف الاستجابة للطوارئ في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات لإنشاء آلية لتنفيذ إعلان جدة، بما فيها حماية المدنيين، ومواصلة دعمه الموحد لجهود السيد لعمامرة للتواصل مع الأطراف المتحاربة والمجتمع المدني السوداني.

مع استمرار النزاع المدمر في السودان منذ ما يقرب من عامين، لم يعد بإمكان المجتمع الدولي أن يبقى مكتوف الأيدي. وتظل جمهورية كوريا ثابتة في التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي للتخفيف من معاناة الشعب السوداني.

السيدة لاسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المديرة ووسورنو على إحاطتها الرصينة.

مر عامان تقريبا على اندلاع الحرب في السودان، عامان شهدا هجمات مروعة في وحشيتها، كارثة أصبحت واقعاً مأساوياً يومياً لشعب السودان وتحولت إلى إحدى أكثر الأزمات الإنسانية تدميراً في العالم، كما سمعنا للتو من ممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أزمة أصبح فيها العنف والدمار والموت هو القاعدة.

لدي ثلاث رسائل اليوم.

أولا، لقد تسبب النزاع في السودان في كارثة جوع وكارثة في المجال الإنساني وفي مجال حقوق الإنسان. وتدين الدانمرك بأشد العبارات الممكنة الهجمات الوحشية على المدنيين في ولاية النيل الأبيض وهجمات قوات الدعم السريع على مخيم زمزم للنازحين في شمال دارفور، وهي الأحدث في سلسلة الهجمات الانتقامية التي تشنها الأطراف المتحاربة. لقد استُهدف أفراد الطواقم الطبية والمستشفيات. وأصبحت العرقلة المتعمدة للمساعدات الإنسانية ممارسة يومية. وهناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة التي أُطلقت مؤخراً وخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين. وتقف الدانمرك على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق وبشكل مستدام عبر الحدود وخطوط المواجهة. ونحن بحاجة إلى رفع العقبات البيروقراطية. وقد كان فتح معبر ادري الحدودي لمدة ثلاثة أشهر إضافية تطورا إيجابيا ولكنه غير كاف. ولكفالة فعالية مساعداتنا الإنسانية، يجب أن يكون بوسعنا إيصالها إلى المحتاجين. وهناك حاجة إلى استجابة سياسية جماعية للأزمة وإعادة توجيه الاستجابة الإنسانية في السودان دون تأخير.

ثانيا، تنتشر الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان على نطاق واسع ولا تجد من يعترض عليها. وسبق أن تلقينا تحذيرات مراراً وتكراراً من خطر الإبادة الجماعية. وقد فتح هذا النزاع الباب أمام موجة من العنف الذي لا يوصف ضد النساء والفتيات، إلى جانب زيادة كبيرة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وندين هذه الأفعال بأشد العبارات الممكنة. وتحتاج الناجيات بشكل عاجل إلى الرعاية الصحية المناسبة والدعم بعد الاغتصاب. وكما لاحظ المفوض السامي لحقوق الإنسان، فقد أصبح الإفلات من العقاب كظاهرة مترسخة أحد الدوافع الرئيسية للنزاع. ويجب كسر حلقة الإفلات من العقاب هذه. ويجب محاسبة مرتكبي تلك الجرائم الدولية.

ثالثا، لن يُحل هذا النزاع في ساحة المعركة. وهناك حاجة إلى حل سياسي شامل للجميع للحرب. ومن هذا المنطلق، تعرب الدانمرك عن تقديرها للمساعي الحميدة التي بذلها المبعوث الشخصي لعمامرة. كما نلاحظ التقدم المحرز في إنشاء اللجنة الرئاسية المخصصة المعنية بالسودان التابعة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بقيادة الرئيس الأوغندي موسيفيني. ونتطلع إلى أي تقدم قد يسفر عنه ذلك.

ونلاحظ بقلق الإعلان الأخير عن نية إنشاء سلطة حاكمة موازية. ونؤكد ضرورة الحفاظ على وحدة السودان. إن الحوار السياسي هو الطريق الوحيد القابل للتطبيق نحو تسوية سلمية. ولذلك، تدعو الدانمرك الأطراف بقوة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. كما ندعو الجهات الخارجية التي تؤجج النزاع إلى التوقف عن ذلك فوراً.

في الختام، وعلى المدى القريب، يمثل شهر رمضان فرصة لالتقاط الأنفاس في السودان ونحث الأطراف على اغتنام هذه الفرصة. وقد حان الوقت الآن للوقف الفوري للأعمال العدائية. وتقف الدانمرك على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأعضاء لتحقيق ذلك.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المديرة ووسورنو على ملاحظاتها. وأحيط علماً بجدية بإحاطتها الرصينة جدا وطلباتها الثلاثة.

إن الحرب الدائرة في السودان كارثية وهي سبب أكبر أزمة إنسانية في العالم. ويشكل استمرار تصعيدها تهديدًا لاستقرار وأمن المنطقة وخارجها. وتركز الولايات المتحدة على حل تلك الأزمة.

ولا يمكننا أن نسمح بأن يصبح السودان مرة أخرى بيئة متساهلة مع المنظمات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية عبر الحدود الوطنية. فمن شأن ذلك أن يزيد من تقويض مصالحنا المشتركة وأمننا المشترك في منطقة البحر الأحمر. وتشكل التدفقات الهائلة للاجئين في المنطقة ضغوطاً شديدة على الاقتصادات والأمن الداخلي للبلدان التي تستضيف اللاجئين. وتواصل الولايات المتحدة دعوة الأطراف المتحاربة في السودان إلى وقف الأعمال العدائية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وحماية المدنيين. وقد أوضحنا للطرفين أن مصلحتنا هي استعادة السلام وإنهاء النزاع. وقد ارتكب كلا الطرفين المتحاربين فظائع ويجب محاسبة مرتكبيها. ويجب على جميع الأطراف المتحاربة حماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

يساورنا قلق بالغ إزاء الهجمات المستمرة التي تشنها قوات الدعم السريع على مخيم زمزم للنازحين داخليا في شمال دارفور والتقارير التي تفيد بأن المليشيات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية تستخدم المدنيين كدروع بشرية. وقد حثثنا قوات الدعم السريع على إنهاء هجماتها على المدنيين النازحين في زمزم،

كما حثثنا قوات التحالف السوداني على ضمان حرية تنقل المدنيين والعاملين في المجال الإنساني من وإلى مخيم زمزم. ولا يؤدي الدعم الخارجي للطرفين المتحاربين إلا إلى إطالة أمد النزاع.

ونؤيد استعادة الحكم المدني في سودان موحد ينعم بالسلام. وفي هذا الصدد، ندعم الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار السياسي المدني من أجل النهوض بالعملية السياسية.

إن محاولات قوات الدعم السريع والجهات الفاعلة المتحالفة معها لإنشاء حكومة في الأراضي التي تسيطر عليها تلك القوات في السودان لا تفيد قضية السلام والأمن في السودان وتهدد بتقسيم البلد بحكم الأمر الواقع.

لقد تسبب هذا النزاع الوحشي في أكبر كارثة إنسانية في العالم، حيث يعاني أكثر من 630 000 سوداني من أسوأ مجاعة في تاريخ السودان الحديث ويحتاج أكثر من 30 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، كما نزح 12.5 مليون شخص وتوفي عشرات الآلاف. ولهذا السبب، يجب على الطرفين المتحاربين تيسير تدفق المساعدات عبر جميع الطرق الحدودية وتلك العابرة لخطوط التماس إلى جميع أنحاء السودان. وتُظهر المعاناة الإنسانية في السودان أهمية التوصل إلى نهاية سريعة ودائمة للنزاع عن طريق التفاوض.

أخيرا، تشيد الولايات المتحدة بتجديد ولاية فريق الخبراء. ومن المهم أن يواصل الفريق رصد جميع انتهاكات حظر الأسلحة والإبلاغ عنها.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها اليوم.

اجتمعنا مرات عديدة لمعالجة أزمة السودان واستمعنا إلى العديد من الإحاطات المؤلمة. وقد دعونا مراراً وتكراراً في هذه القاعة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وإلى تيسير الإغاثة الإنسانية. غير أن نداءاتنا لم تلق آذانًا صاغية وتم تجاهلها بشكل صارخ، حتى مع استمرار تصاعد العنف وإحكام المجاعة الناجمة عن النزاع قبضتها واستمرار معاناة الناس وموتهم في هذه الأزمة التي هي من صنع الإنسان وانزلاق المنطقة أكثر فأكثر في هوة عدم الاستقرار. وتلقينا اليوم مرة أخرى أخبارا مؤلمة تفيد بأن القتال في زمزم أجبر على وقف توزيع المساعدات المنقذة للحياة التي تشتد الحاجة إليها. ودفع النزاع الوحشي المستمر منذ ما يقرب من عامين الشعب السوداني إلى حافة الهاوية.

وأريد أن أقول بوضوح اليوم إننا لن نتوقف عن الدعوة إلى السلام واحترام قدسية الحياة البشرية وتوفير المساعدة الإنسانية لجميع المحتاجين. وسنواصل الوقوف بحزم في السعي لتحقيق العدالة في أي ظرف من الظروف. ولن نتوقف عن دعوة المجلس إلى التكاتف من أجل تجاوز الخطابات إلى الأفعال، بما في ذلك تفعيل توصيات الأمين العام بشأن تدابير حماية المدنيين.

وندعو القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها مرة أخرى اليوم إلى إسكات بنادقهم والسعي إلى وقف دائم لإطلاق النار، مما يمهد الطريق لسلام مستدام. ونشعر بقلق بالغ إزاء إعلان قوات الدعم السريع والجهات الفاعلة المدنية والجماعات المسلحة الموالية لها عن إنشاء سلطة حكومية منفصلة. إن الحفاظ على وحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه أمر ضروري لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وندعو الأطراف المتحاربة إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق

الإنسان والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في جدة. وندعو إلى الإنهاء الفوري لحصار الفاشر وزمزم من قبل قوات الدعم السريع. وندعو جميع الأطراف الخارجية إلى الامتناع عن الأعمال التي تؤجج النزاع. وندعو الدول إلى احترام حظر الأسلحة وإنفاذه بصرامة ووقف التدفق غير المشروع للأسلحة. ونؤكد على أهمية حماية العاملين في المجال الإنساني والصحي وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية. وندعو إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ومستدام ودون عوائق عبر الحدود وخطوط النزاع.

لا تزال الأزمة تولد احتياجات إنسانية لا مثيل لها. وخلال كل إحاطة، يتم إبلاغنا بنزوح المزيد من السودانيين أو قتلهم أو جرحهم، وزيادة عدد المحتاجين إلى الغذاء والماء والرعاية الطبية. وأركز اليوم على الأصغر سناً بينهم. يتحمل الأطفال السودانيون الوطأة الأكبر وتنحفر فيهم أعمق الندوب. يتعرض الملايين يومياً لرعب الخطوط الأمامية والعنف العشوائي. ولا يمكن لأحد أن يبقى غير مبالٍ بالصور الصارخة للأطفال الضعفاء في مناطق النزاع. هؤلاء الصغار الذين يعانون من الجوع والخوف والضعف يناشدون من أجل وضع حد للمجازر، ومن أجل إسكات البنادق التي تبقيهم مستيقظين، ومن أجل أن يتوقف تدفق الأسلحة التي تجبرهم على الفرار. وهم يطلبون الطعام.

نريد السلام للسودان ومستقبلاً خالياً من العنف لأبنائه. نتمنى أن تُحترم حقوق الإنسان وتُحمى في السودان، حيث ينحني الأطفال فوق الكتب المدرسية سعياً وراء المعرفة بدلاً من أن يحنوا رؤوسهم خوفاً من الرصاص. نتمنى أن يحل شهر رمضان المبارك القادم في السودان في سلام للجميع، وأن تفطر العائلات في أمان. هذا هو السودان الذي يحلم به شعبه، وينبغي أن نستمر في محاولة جعله حقيقة واقعة.

السيد كودري (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن زائداً واحداً، وهم غيانا وسيراليون والصومال وبلدي الجزائر.

ونود أن نشكر السيدة إديم ووسورنو على إحاطتها. كما نرحب بمشاركة ممثلي السودان وأنغولا وكينيا ومصر في جلسة اليوم.

لقد مر عامان تقريباً منذ بدء النزاع المميت في السودان. ولا يزال المدنيون – ولا سيما الأطفال والنساء والفتيات – يعانون من انتهاكات لا توصف، وعمليات تهجير قسري وقتل مستهدف، مما أدى إلى أزمة إنسانية مقلقة. وبالإضافة إلى الوضع الأمني والإنساني المثير للقلق، فإن التطورات السياسية الأخيرة في السودان تشكل مصدر قلق بالغ. وفي ضوء الوضع المقلق في السودان، نود أن نؤكد على النقاط التالية.

أولاً، يساورنا بالغ القلق من أن الأطراف تبدو أكثر اقتناعاً بأن حل النزاع لا يمكن التوصل إليه إلا بالوسائل العسكرية. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار لإرساء أسس عملية سلام شاملة وهادفة بقيادة سودانية وملكية سودانية تعكس بالكامل تطلعات الشعب السوداني. ونغتنم هذه الفرصة لتكرار دعوة الأمين العام لجميع الأطراف إلى الالتزام بوقف إطلاق النار خلال شهر رمضان المبارك (انظر S/PV.9567). وفي هذا الصدد، نرحب بخريطة الطريق الانتقالية التي أعلنتها حكومة السودان والتي تتضمن، من بين خطوات أخرى، تشكيل حكومة مدنية تقودها شخصية مدنية تكنوقراطية. ولا يزال يحدونا الأمل في أن يشمل تنفيذ خريطة الطريق تلك جميع الجهات الفاعلة السودانية، بما في ذلك النساء والشباب

السودانيين، لتحقيق الشرط الأساسي المتمثل في استيعاب الجميع. بيد أننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء إعلان قادة قوات الدعم السريع إلى جانب حركات وفصائل سياسية أخرى عن إنشاء سلطة موازية في السودان. هذه خطوة خطيرة تغذي المزيد من الانقسام في السودان وتعرقل الجهود الجارية نحو السلام والحوار. وندعو إلى التراجع عن هذه الإجراءات ونحث قوات الدعم السريع وحلفاءها على وضع وحدة السودان ومصلحته الوطنية فوق كل الاعتبارات الأخرى.

ثانياً، على الرغم من أن التطورات الأخيرة على الأرض تظهر انتشار استخدام القوة وتزايد استخدامها، إلا أننا نؤكد مجدداً دعمنا للمسار الدبلوماسي لحل النزاع، بما في ذلك تحديد أطر شاملة وجامعة للحوار بين الأطراف السودانية. لا يمكن المغالاة في التأكيد على ضرورة تنسيق المبادرات الدبلوماسية مع الحفاظ على الدور المركزي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على الدور المركزي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. في هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي على مجلس الأمن أن يواصل حث الأطراف على المشاركة في جولة ثانية من المحادثات غير المباشرة التي تيسرها الأمم المتحدة والوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في جدة من خلال آلية متفق عليها. يجب إقامة الجسور اللازمة مع الجهات الفاعلة الإقليمية لضمان اتخاذ إجراءات متماسكة ومنسقة. إن وحدة مجلسنا مطلوبة أكثر من أي وقت مضى لنقل الرسالة الصحيحة التي تأخذ بعين الاعتبار التطورات على الأرض وسيادة السودان ووحدة أراضيه.

ثالثاً، إن التكلفة الإنسانية لهذه الحرب المدمرة لم يسبق لها مثيل. فعدد السودانيين النازحين قسراً داخل السودان وخارجه مروع. بالإضافة إلى ذلك، يشكل تفشي جائحة الكوليرا في المنطقة الجنوبية من البلاد مصدر قلق بالغ ويتطلب دعماً دولياً لتعزيز الجهود التي تبذلها السلطات الوطنية. ويزداد الوضع الإنساني المعقد تفاقماً بسبب الهجمات المتكررة لقوات الدعم السريع ضد المدنيين في مدينة الفاشر المحاصرة ومخيم زمزم للنازحين داخلياً، حيث تم تسجيل مستويات مقلقة من سوء التغذية الحاد. هذه الهجمات، التي تشكل انتهاكاً واضحاً للقرار 2736 (2024)، لم تستهدف المدنيين فحسب، بما في ذلك على أساس عرقي، بل استهدفت أيضًا البنية التحتية الحيوية، ولا سيما المستشفيات. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي بدقة، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني ومبادئ حقوق الإنسان. ونشيد بالجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على الأرض ونؤكد على ضرورة زيادة التمويل للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة. كما أننا نرحب بقرار حكومة السودان بتمديد الإذن بإبقاء معبر ادري الحدودي مفتوحاً لمدة ثلاثة أشهر إضافية. ومن الضروري الحفاظ على تدابير التيسير المختلفة للسماح بالوصول المستمر للمساعدات الإنسانية ودون عوائق.

ولا يزال التدخل الأجنبي يشكل تحدياً مستمراً في البحث عن حل دائم للنزاع في السودان. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى إدانة هذا التدخل علنا وبحزم وإلى الامتثال الصارم لأحكام نظام الجزاءات القائم وحظر الأسلحة المفروض على إقليم دارفور.

في الختام، يجب على المجلس والمجتمع الدولي أن يُبقِيا الحالة في السودان قيد النظر بهدف وحيد، هو تقديم الدعم اللازم على أساس حسن النية وتعزيز المسؤولية الوطنية.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على إحاطتها الرصينة بشأن الحالة على أرض الواقع في السودان. ونرحب بمشاركة ممثلي السودان وأنغولا وكينيا ومصر في هذه الجلسة.

ترتبط باكستان بعلاقات أخوية وثيقة مع السودان. ويشعر الشعب الباكستاني بحزن عميق بسبب المحنة الحالية التي يمر بها إخواننا وأخواتنا السودانيون. فقد تسبب هذا النزاع في معاناة إنسانية هائلة. ونزح حوالي ربع سكان السودان – أي ما لا يقل عن 12 مليون شخص. ولجأ ثلاثة ملايين إلى الدول المجاورة الهشة. ويواجه الملايين الجوع الحاد. ولهذه الأزمة تداعيات خطيرة تتجاوز حدود السودان. وأود أن أطرح النقاط التالية فيما يتعلق بجدول أعمال اليوم:

أولا، تتمسك باكستان بحزم بوحدة السودان واستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية، وتدعم ذلك. وندين المحاولات الرامية إلى إنشاء حكومة موازية في السودان تهدف إلى تفتيت البلد. ولن يسفر أي مخطط يقوض المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة عن حل دائم للنزاع وسيزيد من تقويض السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ثانيا، ندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية خلال شهر رمضان المبارك. ويجب على الطرفين احترام حرمة الحياة في هذا الشهر المبارك. ويجب أن ننظر أيضاً في كيفية تقديم الأمم المتحدة والمجلس الدعم للسودان في مجال حماية المدنيين، بما في ذلك من خلال الخطة الوطنية.

ثالثا، يجب أن تتوقف انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويجب أن ينفذ الطرفان نصا وروحا إعلان جدة بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان الذي اتفقا عليه. ويجب محاسبة مرتكبي الجرائم. ونكرر إدانتنا للهجوم الذي شنته قوات الدعم السريع الشهر الماضي على المستشفى الوحيد العامل في مدينة الفاشر المحاصرة، وهو مستشفى الولادة التعليمي السعودي، الأمر الذي أودى بحياة أكثر من 70 شخصاً بريئاً. ويجب على قوات الدعم السريع أن توقف فوراً حملات القتل التي تقوم بها في مخيمي زمزم وأبو شوك للنازحين داخلياً. ويتعين على المجلس ضمان تنفيذ قراراته بشأن السودان، بما في ذلك القرار 2736 (2024) الذي يطالب قوات الدعم السريع برفع الحصار عن الفاشر.

رابعا، إن تدهور حالة الأمن الغذائي في البلد يبعث على القلق. إذ يواجه ما يقارب 24.6 مليون شخص – أي أكثر من نصف السكان – مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد. ونشجع المجتمع الدولي على العمل مع الحكومة السودانية في معالجة الأزمة الإنسانية في البلد. ونقدر الخطوات التي اتخذتها الحكومة السودانية بفتح مزيد من الحدود الجوية والبحرية والبرية أمام إيصال المساعدات الإنسانية وتمديد عمل معبر ادري الحدودي، مما أدى إلى بعض التحسن في الحالة الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد أيضاً في التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في السودان بسد الفجوة التمويلية البالغة 36 في المائة والمتعلقة بالنداءات الإنسانية المتصلة بالسودان. ففي عام 2025، سيحتاج السودان إلى 4.2 بلايين دولار لدعم ما يقارب 21 مليون شخص.

أخيرا، تثني باكستان على جهود المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد لعمامرة، وتشجع جميع الأطراف على العمل معه بحسن نية. وندعم مختلف مبادرات السلام المتخذة لتحقيق الاستقرار في السودان. ويجب توحيد هذه المبادرات على نحو يكفل تكاملها مع بعضها بعضا، برعاية الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي للأمين العام. إن إطلاق عملية سياسية شاملة للجميع لمعالجة مختلف أبعاد الحالة على نحو شامل أمر شديد الأهمية. وينبغي أن تنظر الأمم المتحدة في كيفية دعم خريطة الطريق السياسية التي اقترحتها الحكومة السودانية.

لقد أظهرت سنتان من الموت والدمار المستمرَين بوضوح استحالة تحقيق نصر في ساحة المعركة في السودان. وندعو الأطراف إلى تنفيذ وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار والدخول في حوار لإيجاد حل سياسي مستدام من أجل الشعب السوداني.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني للمديرة ووسورنو على رؤاها ومساهمتها القيمة للغاية وأرحب بحضور سفير السودان والزملاء الآخرين في جلستنا.

لا تزال اليونان تشعر ببالغ القلق إزاء النزاع الدائر في السودان الذي لا يزال يدمر المدنيين ويهدد الاستقرار الإقليمي ويعرقل جهود السلام. وندين بشدة الأعمال العدائية المحتدمة في الخرطوم والجزيرة وسنار ودارفور وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بوقف فوري للأعمال العدائية.

وأود أن أؤكد من جديد وبأقوى العبارات التزام اليونان بسيادة السودان ووحدته وسلامته الإقليمية، مؤكداً الحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق سياسي مستدام وشامل للجميع يمهد الطريق لسلام طويل الأمد. ونحث على عدم اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب تقوض هذه المبادئ وتهدد استقرار البلد. ويجب تفادي محاولات قوات الدعم السريع إنشاء هياكل موازية في السودان. وأود أن أدلي بثلاث نقاط موجزة.

أولا، فيما يتعلق بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار والنهوض بحل سياسي. من دون وقف فوري للأعمال العدائية، ستزداد الأزمة الإنسانية في السودان تفاقماً، مما يعرض الاستقرار الإقليمي للخطر ويتسبب في عواقب طويلة الأمد لدول الجوار. فالحل السياسي هو السبيل الوحيد المستدام للمضي قدماً. وتؤيد اليونان تأييدا تاما المبادرات الدبلوماسية التي تعزز الحوار والوساطة وتنوه بالجهود القيمة التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمم المتحدة، السيد لعمامرة، في تيسير محادثات السلام.

ثانيا، عندما يتعلق الأمر بضمان وصول المساعدات الإنسانية دون قيود، لا بد من إزالة جميع القيود الإدارية والأمنية التي تعرقل العمليات الإنسانية. ويجب منح وكالات الإغاثة إمكانية الوصول الآمن والمستدام وغير المقيد إلى السكان المتضررين من المجاعة. ويدين القرار 2417 (2018) صراحةً استخدام التجويع كسلاح حرب، ونشدد على التزام جميع الأطراف باحترام القانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة لزيادة المساعدات الإنسانية. ومن الضروري زيادة المساعدات الغذائية والخدمات الطبية وجهود الحماية على الفور لدعم الفئات الأكثر ضعفاً. ولا تزال النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالعنف والنزوح وعدم الحصول على الخدمات الأساسية. ويتطلب التصدي لتلك التحديات تدخلاً

يراعي الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك الرعاية الصحية المتخصصة والدعم النفسي والمساعدة القانونية، لضمان سلامتهن وكرامتهن وقدرتهن على الصمود على المدى الطويل.

ثالثا، نعرب عن قلقنا إزاء تدهور حالة الأطفال في السودان. ففي عام 2024 وحده، تحققت الأمم المتحدة من وقوع أكثر من 000 2 انتهاك جسيم ضد الأطفال، وكانت دارفور أكثر المناطق تأثراً. وقد قُتل أو شُوّه أكثر من 000 1 طفل – وهي حصيلة غير مسبوقة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ أوامر توجيهية واضحة لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات ضد الأطفال وضمان الانسحاب الفوري من المدارس والمستشفيات والتعاون مع الأمم المتحدة في وضع خطط عمل لإنهاء هذه الانتهاكات الجسيمة.

في الختام، إن الصلة بين النزاع والأزمة الإنسانية واضحة في السودان وهناك حاجة إلى عمل دولي عاجل لمعالجة هذه الأزمة التي هي من صنع الإنسان. وأود أن أعرب عن دعم اليونان الثابت لأبناء الشعب السوداني وتضامنها معهم. فهم يحتاجون في هذه اللحظة الحرجة إلى التزامنا الجماعي من أجل التخفيف من معاناتهم واستعادة الأمل في مستقبل يسوده السلام والاستقرار.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها ونرحب بممثلي البلدان الذين انضموا إلينا.

إن بنما، إذ تقف اليوم أمام المجلس، يساورها قلق بالغ إزاء الحالة في السودان الذي يواجه أزمة سياسية وإنسانية وأزمة في مجال حقوق الإنسان تتطلب عملاً فورياً وموحداً من جانب المجتمع الدولي.

يشهد السودان أحد أكثر النزاعات تدميرا في عصرنا الحالي حيث تسبب في وضع أكثر من 30 مليون شخص في براثن العنف وانعدام الأمن والفقر المدقع. ويعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد، كما نزح أكثر من 11 مليون شخص، من بينهم 5,8 ملايين طفل، مما تسبب في أكبر أزمة نزوح للأطفال في العالم. وتؤكد التقارير الصادرة مؤخرا أن السكان المدنيين عالقون وأن الخيارات المتاحة للبحث عن ملاذ آمن والفرار باتت محدودة وتتلاشى إلى حد كبير. وتلوح في الأفق تهديدات بحدوث مجاعة ومجازر وفظائع في مخيمات النازحين داخليا، مثل مخيم زمزم، في حين أصبحت الغارات الجوية وعمليات الخطف وانتهاكات حقوق الإنسان ممارسات ممنهجة.

لقد بلغ العنف الجنساني مستويات خطيرة. وتشكل النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي الذي يُستخدم سلاحا في الحرب. وترتفع معدلات وفيات الأمومة في أوساط النساء في أكثر المناطق تضرراً ويشهد تدمير المستشفيات ونقص الرعاية الطبية على قسوة النزاع. ووصل العنف إلى مستويات خطيرة جدا حيث جرى في الآونة الأخيرة توثيق أكثر من 000 2 جريمة خطيرة مرتكَبة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه. ومن غير المقبول انتشار العنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والاعتقال التعسفي للنشطاء وتقلص الحيز المتاح للمشاركة الآمنة للمجتمع المدني الذي يواجه مخاطر ملحة.

تؤيد بنما ما قاله الأمين العام الذي شدد في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد مؤخرا في أديس أبابا على ضرورة الوقف الفوري للأعمال العدائية ووصول المساعدات الإنسانية بلا قيود وإنهاء تدفق الأسلحة التي تطيل أمد النزاع في السودان وتهدد الاستقرار الإقليمي. ومن جهة أخرى، أعطى إعلان جدة

بشأن الالتزام بحماية المدنيين في السودان، الموقع في أيار/مايو 2023، الأمل في حماية المدنيين ووقف الأعمال العدائية. ولكن لم يوفَ بالوعود ويواجه السودان خطر التعرض لمزيد من التشرذم على الرغم من الجهود الدبلوماسية المبذولة. ويتضح ذلك من الإعلان عن اعتماد ميثاق تأسيسي يهدف إلى توفير أساس قانوني لحكومة موازية في البلد، مما يثير القلق ويدل على هذا الخطر.

هناك حاجة ملحة إلى فتح ممر إنساني. ويجب أن يكفل المجتمع الدولي وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين إليها وأن يضمن حماية المدنيين، وخاصة النساء والأطفال والناجين من العنف.

وتدعو بنما إلى اتخاذ إجراءات فورية لمنع زيادة تصعيد العنف وتطالب جميع الجهات الفاعلة الضالعة في هذا النزاع، بما في ذلك الجهات التي تورّد الأسلحة من العيار الثقيل، بوقف الهجمات على السكان المدنيين واحترام المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني والامتثال التام للقرار 2736 (2024). وتؤكد بنما من جديد التزامها بحماية السكان المدنيين وتعزيز الجهود الدولية لضمان مستقبل آمن ومستقر للسودان.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها.

وأود التركيز على ثلاث نقاط.

أولاً، كما سمعنا للتو، لا يزال السودان يعاني من إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وتشكل هذه الأزمة نتيجة مباشرة للنزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وحلفائهما. وبات من الملح أن تتوصل الأطراف إلى وقف لإطلاق النار على غرار ما طلبه المجلس لإنهاء هذه المعاناة الإنسانية التي تفوق القدرة على الاحتمال. وعلاوة على ذلك، يجب أن تمتنع الدول الأعضاء عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات وتأجيج النزاع.

ثانيا، تؤكد فرنسا مجددا التزامها بوحدة السودان وسلامته الإقليمية. وتدعم إعادة إرساء عملية انتقال سياسي موثوقة وشاملة للجميع من أجل تشكيل حكومة واحدة بقيادة مدنية. وتحيط فرنسا علمًا بخريطة الطريق التي قدمتها السلطات السودانية لاستعادة الانتقال السياسي في نهاية النزاع. وتؤكد مجددا على ضرورة مشاركة جميع الجهات السياسية والاجتماعية الفاعلة السودانية مشاركة فعالة في عملية واحدة. ويساور فرنسا القلق إزاء النوايا التي أعربت عنها مختلف الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية والمسلحة لتشكيل حكومات انفراديا. وتدعو جميع القادة السودانيين إلى عدم مفاقمة الأزمة السياسية والأمنية والإنسانية التي تعصف بالبلد بالفعل. وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى الانخراط بحسن نية في الإطار السياسي بين الأطراف السودانية الذي ييسره الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والذي يأتي في أعقاب الحلقة الدراسية التي عُقدت على هامش مؤتمر باريس في نيسان/أبريل 2024.

ثالثا، ثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات الآن لحماية المدنيين الذين يشكلون الضحايا الرئيسيين للنزاع. وتدعم فرنسا دعوات الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان. ويجب أن تحترم القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع التزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتدعم فرنسا إنشاء آلية للرصد والتحقق لضمان تنفيذ الالتزامات التي جرى

التعهد بها في جدة. وتثني فرنسا على عمل جميع العاملين في المجال الإنساني في السودان وتدعو الأطراف إلى ضمان إمكانية الوصول الكامل والآمن وبلا عوائق إلى كامل الأراضي السودانية عبر الحدود وعبر الخطوط الأمامية. ويجب حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفقاً للقرار 2730 (2024).

وتكرر فرنسا دعمها الكامل لجهود المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان، السيد رمطان لعمامرة، ولجميع المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لاستعادة السلام في السودان. ويزداد خطر التشرذم في البلد في ظل استمرار القتال. وندعو الأطراف والجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية إلى التعقل والانخراط في المفاوضات لإنهاء النزاع وبناء مستقبل ديمقراطي في السودان بما يتماشى مع التطلعات التي عبّر عنها الشعب السوداني في كانون الأول/ديسمبر 2018.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها. ونرحب بالممثل الدائم للسودان، السيد الحارث إدريس محمد، وكذلك بممثلي أنغولا ومصر وكينيا الذين يشاركون في هذه الجلسة.

يقترب النزاع المسلح في السودان بسرعة مع الأسف من عامه الثالث. ولم يتسنَّ بعدُ التوصل إلى حل سلمي على الرغم من كل الجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية المؤثرة ومبادرات الوساطة المختلفة. ونتيجة لذلك، تتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تضع عبئا ثقيلا جدا على كاهل الحكومة السودانية والدول المجاورة. وتزداد الحالة سوءا بسبب حالات العنف العرقي الموثقة. ونرى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن أعضاء المجتمع الدولي ليسوا جميعا متحدين وصادقين في محاولة تحقيق السلام الذي طال انتظاره للشعب السوداني.

وفي الوقت نفسه، فإن الحالة في الميدان تستقر ببطء ولكن بثبات بفضل الجهود التي تبذلها السلطات السودانية. وقد ساعد على ذلك، إلى حد كبير، ما تقوم به القوات المسلحة الوطنية من أجل استعادة النظام وإعادة الحياة الطبيعية إلى مدن ومناطق منفردة. وتدعم روسيا الخطوات التي يتخذها الجيش ومجلس السيادة الانتقالي.

وينبغي أيضا أن نثني على الجهود التي تبذلها بورتسودان في المضي قدما بالعملية السياسية. لقد أحطنا علمًا بخريطة الطريق الرامية إلى تحقيق تسوية التي نشرتها قيادة البلد في 9 شباط/فبراير. ونعتقد أنها تحتوي على العناصر الأساسية التي، إذا تم تنفيذها، ستضمن الانتقال إلى حياة يسودها السلام. ونعتقد أنه يمكن لجميع أعضاء المجلس أن يظهروا بوضوح عزمهم على المساعدة في حل الأزمة من خلال دعم هذه المبادرة بشكل علني. في ظل هذا السياق، نعتقد أن اتخاذ بورتسودان لأي خطوات سياسية موازية تُضعف هذه المبادرة الإيجابية من غير المرجح أن تساهم في تطبيع الحالة في البلد. ونعتقد أن الطريق لتجاوز كل التحديات التي يواجهها السودان بنجاح يكمن في الحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه وسيادته وحرمة مؤسسات دولته.

إن الجهود التي تبذل من خلال منبر الأمم المتحدة هنا في نيويورك لتحسين الحالة الإنسانية والتغذوية وتخفيف محنة المدنيين، يجب أن تكون، أولا متوازنة تماما ومتفق عليها مع حكومة السودان.

ونأمل أن يسترشد أعضاء مجلس الأمن بمدى النفع الذي ستحققه هذه المبادرات للسودانيين أنفسهم ومدى قبولهم لها. عندها فقط يمكننا أن نتوقع أن يتم تنفيذ خطط استقرار الحالة في البلد بشكل موثوق.

إن الحالة الإنسانية في السودان لا تزال مترديةً. ندرك أن فريق الأمم المتحدة القطري في السودان والشركاء في المجال الإنساني أمامهم مجموعة واسعة من المهام العاجلة. ونعتقد أن أكثر الطرق المباشرة لمعالجتها تتطلب تعاوناً وثيقاً للغاية مع الحكومة المركزية في البلد وهيئاتها ذات الصلة. لا يمكننا أن نتذكر حالة واحدة رفضت فيها السلطات التعاون مع الجهات الفاعلة الإنسانية. لقد قامت مراراً بتمديد الإذن باستخدام معبر أدري الحدودي مع تشاد، وتعمل على تبسيط سلاسل الإمداد وتسهيل معالجة الوثائق للعاملين في المجال الإنساني والشحن.

والحالة مشابهة عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين. في كانون الثاني/يناير، صاغت حكومة السودان خطة وطنية بشأن هذه المسألة تضمنت إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات ترفع تقاريرها إلى وزارة الداخلية. ونعتقد أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي أن يقر بها أعضاء مجلس الأمن. إن هدفنا الجماعي هو دعم الأدوات التي يستخدمها السودانيون أنفسهم عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين، وعدم محاولة الالتفاف عليها وإيجاد شيء منفصل عن الواقع غير مجدٍ كآلية أمنية. لن يقدم أحد دعماً للمدنيين المسالمين في السودان أكثر من حكومتهم وجيشهم.

نعتقد أنه لا يمكن حل هذا النزاع من خلال القوة. الهدف الأهم هنا هو أن تتفق الأطراف المتنازعة على وقف دائم لإطلاق النار. سيهيء ذلك الفرصة لإطلاق حوار كامل فيما بين السودانيين، يشمل جميع القوى السياسية المؤثرة والمجموعات العرقية والدينية الرئيسية داخل البلد. وعلى أساس هذا الحوار، ينبغي وضع الخطوط العريضة للهيئات الحكومية المستقبلية المقبولة لدى الجميع. يجب أن تكون هذه الهيئات مصممة لمراعاة أسباب النزاع. وينبغي على مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة أن يكملا هذه العملية ويواكباها لا أن يفرضا حلولاً غير مقبولة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أشكر المديرة ووسورنو على إحاطتها، وأرحب بمشاركة ممثلي السودان وأنغولا وكينيا ومصر في اجتماع اليوم.

لقد استمر النزاع في السودان لما يقرب من عامين حتى الآن، ولا توجد حتى الآن أي بادرة على التهدئة. لقد أسفر النزاع عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، ونزوح المدنيين الأبرياء، إلى جانب الدمار الواسع للبنية التحتية. يحتاج أكثر من 30 مليون شخص إلى أشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية. وفي مواجهة هذه الأزمة الإنسانية، التي تعد الأكبر في العالم اليوم، أشارك جميع زملائي بالغ الألم والقلق.

وتقدر الصين العمل الإغاثي الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في ظل ظروف بالغة الخطورة. وترحب الصين بإعلان حكومة السودان استمرارها في فتح معبر أدري الحدودي، وبقيامها بعدة مبادرات لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. ونؤيد استمرار التواصل والتنسيق

الوثيق بين الأمم المتحدة وحكومة السودان لتمكين وصول الإمدادات الإنسانية إلى المحتاجين في الوقت المناسب وبطريقة آمنة.

صدرت مؤخراً خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2025 وخطة الاستجابة الإقليمية الطارئة للاجئين للسودان. وتعكس متطلبات التمويل غير المسبوقة مرة أخرى شدة الأزمة الإنسانية في السودان. ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم دعم أكبر محدد الأهداف للسودان والبلدان المجاورة من أجل مساعدتها على تحسين قدرتها على الاستجابة الإنسانية ومواجهة تحديات امتداد النزاع وتحركات اللاجئين والتفشي المتكرر للأمراض المعدية وانعدام الأمن الغذائي.

منذ اندلاع النزاع، واصلت الصين تقديم المساعدة للسودان قدر المستطاع. وبالإضافة إلى التبرعات من المواد الغذائية والإمدادات الطبية، تم تسليم آخر دفعة من الخيام وغيرها من مواد الإغاثة وإعادة التوطين هذا الشهر. وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة القيام بدور بنّاء في المساعدة على تخفيف حدة الحالة الإنسانية في السودان وتعزيز حل النزاع.

وينبغي الاعتراف بأن وقف الأعمال العدائية هو وحده الكفيل بتخفيف الأزمة الإنسانية بشكل جذري. وترحب الصين بتقديم حكومة السودان مؤخراً خطة وطنية لحماية المدنيين، وندعو أطراف النزاع إلى الامتثال الفعال لمتطلبات قرارات المجلس بوقف الأعمال العدائية وتهدئة الحالة في الميدان في أقرب وقت ممكن. تُقدِّر الصين وتدعم الجهود التي يواصل بذلها المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، على صعيد الدبلوماسية المكوكية.

وفي الآونة الأخيرة، أعلنت قوات الدعم السريع وبعض الأحزاب السياسية والفصائل المسلحة عزمها على تشكيل حكومة موازية، وهي خطوة من شأنها زيادة تجزؤ السودان. تُجدّد الصين دعمها لسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه.

إن شهر رمضان يقترب. يجب أن يكون وقت سلام وطمأنينة للمسلمين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك السودان. قبل عام، اعتمد المجلس قراراً بشأن وقف إطلاق النار خلال شهر رمضان (القرار 2728 (2024)). وتود الصين أن تغتنم هذه الفرصة لتكرر دعوتها لجميع أطراف النزاع إلى إلقاء السلاح ووقف العنف وتعزيز وحدتها حتى يمكن إخماد نيران الحرب في أقرب وقت ممكن وإحلال السلام في أقرب الآجال.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيساً للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أشكركم، السيد الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن خلال هذا الشهر. وإدارتكم المُثلى لتحقيق الطموحات المأمولة، ونتعاون معكم على ذلك. كما أرجوا أن تمنحني الوقت لمتابعة ورصد التطورات على الأرض التي نجمت منذ شهر فيما يتعلق بمعظم بواعث القلق التي أثارتها الوفود فيما يتعلق باستعادة الانتقال السياسي والحوار السياسي والمدني والارتباط السلمي لحل النزاع والتطورات

الدستورية والمساعدات الإنسانية ومسألة الدبلوماسية الوقائية والارتباط مع مبعوث الأمين العام العمامرة، وكل ذلك بإيجاز. وأشكر أيضاً السيدة ووسورنو على إحاطتها الوافية.

بالإشارة إلى العودة الطوعية للنازحين واللاجئين، وفقاً للإحصائيات الرسمية، فقد بلغ عدد العائدين حوالي مليوني مواطن حتى شباط/فبراير الجاري بعد تحرير ولايات الجزيرة وسنار ومعظم ولاية الخرطوم والنيل الأبيض. ويتوقع بحسب التقديرات أن يرتفع عدد العائدين إلى حوالي 5 ملايين مواطن بنهاية شهر حزيران/يونيو. ولمقابلة احتياجات هؤلاء العائدين لمدنهم وقراهم بعد استعادتها من المليشيات المتمردة، بذلت الحكومة، ولا تزال، تبذل جهوداً جبارة لضمان توفير الاحتياجات المُلحة بالتنسيق المستمر مع المنظمات العاملة في السودان ومع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وذلك عبر عدة مشاريع لإعادة تأهيل المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وتوفير الخدمات الصحية، وإصلاح شبكات المياه ومصادر الطاقة الكهربائية والشمسية، وتوفير سبل كسب العيش، وتوفير معينات وآليات إزالة الألغام، تمكين وإعادة تأهيل مراكز العلاج النفسي وإعادة ترميم وتأهيل مراكز الشرطة. وحددت الحكومة أولوياتها للتعافي وإعادة الإعمار بالتركيز على مشروعات البنية التحتية من شبكات الطرق والطاقة وشبكات الكهرباء والمياه وتأهيل القطاعات الإنتاجية.

فيما قدم السيد وزير المالية تصورا مع السيد عبد الله الداداري، الأمين العام المساعد لخطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعافي في السودان، بما يتسق وأولويات الحكومة وفق إطار وطني متكامل لتمويل الأولويات. وشملت الخطة معالجة العنف والنزوح والحماية المجتمعية، والتغير المناخي وتأثيره على النشاط الاقتصادي، والتحول الرقمي، وتمويل قطاعي الطاقة والاتصالات، وتنمية سلاسل القيمة والاستفادة من التمويل الأصغر في سد فجوة التمويل.

وفيما يتعلق بالتعاون مع جهود المبعوث الخاص لعمامرة منذ أول زيارة له للسودان في 12 كانون الثاني/يناير 2024 كمبعوث خاص للسيد الأمين العام، نظمت السلطات السودانية للسيد لعمامرة لقاءً مع كامل الهرم القيادي والسيادي والمدني والدبلوماسي، والتقى بالقوى السياسية والمدنية في الداخل بدون رقابة أو تدخل. ويسرت له السلطات الإحاطة بدينامية النزاع، من وجهة نظرها، وأبدت استعدادها للتوصل إلى حل سلمي يحترم التنوع ويستوعب الجميع، ويؤكد على حيادية ومركزية الأمم المتحدة، ومؤمنا على الملكية الوطنية للحل السوداني، وأنه مسؤولية تضافر كل السودانيين ضمن الأوضاع الاستثنائية.

وشمل النقاش معه خارطة الطريق السودانية واتفاق منبر جدة في أيار/مايو 2023 وصلاحه كأساس بدلا عن العودة إلى نقطة الصفر، مع تقييم الاحتياجات الإنسانية بشكل دقيق والتدخلات الخارجية ودورها في تعميق الأزمة. وتم إيضاح أن السودان استقبل قبل الحرب 12 مبعوثا أوروبيا طلب منهم رسميا تقديم المساعدة في دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة. ولكنهم لم يبدوا اهتماما. وإن عدم الاستجابة هذا ضمن إحداثيات الاستقطاب حول الاتفاق الإطاري الذي بلغت ذروته قبل الحرب هيئت الأرضية للنزاع مع وجود بعثة سياسية للأمم المتحدة آنذاك. وكان هناك مبادرة مصرية حملت عناصر النجاح في حل المشكل ولكن عرقلتها إحدى الدول الكبرى.

وفي هذا الشأن، إن اتفاق جدة بشأن حماية المدنيين كان يمكن أن يكون أساسا جيدا للحل ولكن قوات الدعم السريع واصلت احتلال بيوت المواطنين وعرقلت تنفيذه وذلك بتأثير من الراعي الإقليمي. وإن السودان قبل المشاركة في مبادرة الإيقاد التي حُدد اجتماعها في 28 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأرسل السودان وفد المقدمة الرئاسي. ولكن فوجئ بتأجيل الاجتماع بدون مبررات منطقية، في حين كان قائد التمرد يتجول بطائرة إماراتية في شرق أفريقيا وأن الإمارات أرسلت وفدا يمثلها حضر بمعية وفد ميليشيا الدعم السريع في طائرة واحدة. ولذلك تم عرقلة نجاح كافة المبادرات الإقليمية المذكورة وكذلك مبادرة دول الجوار التي قادتها الشقيقة مصر ومبادرة الاتحاد الأفريقي. وكان هناك من يعمل خلف الحجب والأستار لتخريب وعرقلة جهود الحل للأزمة السودانية لغاية شيطانية يلتمسها.

إن استمرار دعم الإمارات ميليشيا الدعم السريع ومدها بالدرونات المتطورة التي تدمر وتقتل عن بعد يعد أحد أميز الأسباب لاستمرار الحرب الراهنة. وفيما يخص رؤيا المبعوث الخاص، فإن السودان يرتبط إيجابيا بحماية المدنيين وقدم إلى المجلس خطة وطنية تؤطر لذلك للتوصل لأفضل الوسائل لتنفيذ اتفاق جدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن 1591 (2005)، المطالب بوقف تصدير الأسلحة إلى دارفور، والقرار 2736 (2024)، الذي طالب المليشيا بفك الحصار عن الفاشر واعتماد الملكية الوطنية السودانية أساساً للحل. وقد تفاعل السيد رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، إيجابيا مع مسار ارتباط الأمم المتحدة بالنزاع والدبلوماسية الوقائية التي يقودها السيد لعمامرة على النحو التالي:

أولا، التزام حكومة السودان بالتعاون وتسهيل الإجراءات المتعلقة بحماية المدنيين ورفع المعاناة عن السودانيين، حيث أوفدت وفدا من الخبراء والفنيين إلى مفاوضات تقريب وجهات النظر إلى جنيف في تموز/يوليه 2024.

وفيما يتعلق بالتزام حكومة السودان بالتعاون وتسهيل الإجراءات المتعلقة بحماية المدنيين وتخفيف معاناة السودانيين، فقد أرسلنا وفداً من الخبراء والفنيين إلى المفاوضات بشأن التوصل إلى تقارب في جنيف في حزيران/يونيه 2024.

ثانيا، الالتزام بالوصول الآمن غير المقيد للمساعدات الإنسانية دون عوائق بيروقراطية، حيث إن الحرب ماتت فيها البيروقراطية، وذلك لمن يستحقونها مع احترام سيادة البلد وقوانينه المتعلقة بالعمل الإنساني ومبادئ الأمم المتحدة في هذا الشأن. وقد خصصت لذلك المطارات الجوية في بورتسودان والأبيض والفاشر وكادقلي وكسلا والدمازين، نظرا لعامل السلامة الجوية مع زيادة ملموسة لعدد المعابر من اثنين إلى تسعة معابر. والمعبران الوحيدان اللذان ظلا غير مستخدمين هما عدا معبرا بورتسودان والطينة. كما أضافت معبر أدري الذي تم التجديد له للمرة الثانية على التوالي في يوم 17 شباط/فبراير.

ثالثا، الالتزام بضمان حماية المدنيين منذ اندلاع حرب العدوان على السودان، وكذلك أكدت على التزامها بإعلان جدة لحماية المدنيين في 11 أيار/مايو 2023، وجددت كذلك الالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والتقيد بقواعد الاشتباك أثناء العمليات العسكرية، حماية للمواطنين الذين ظلوا ينزحون بمعادلة طردية إلى مناطق سيطرة الحكومة فرارا من عدوان وفظائع ميليشيا الدعم السريع.

رابعا، التزمت الحكومة بحماية البنى التحتية والتشغيل المستمر للخدمات الأساسية والاتصالات والإنترنت والخدمات الصحية، بدليل أنها تعمل في مناطق حماية القوات المسلحة ولكن تم تدميرها من قبل المليشيا في مناطق سيطرتهم. ويدخل ضمن ذلك الالتزام بحماية اللاجئين والأشخاص الأجانب العاملين بالشأن الإنساني داخل أراض السودان.

خامسا، قبول عرض الأمين العام حيال الهدن الإنسانية التي تتطلب اتفاقيات مع الطرف المعتدي، وآخرها التزام وقف إطلاق النار قصير الأمد في 20 أيار/مايو 2023 لتنفيذ التزامات إعلان جدة، الذي تم تمديده بتاريخ 29 أيار/مايو 2023. وصرح مستشارون لمليشيا الدعم السريع في القنوات الإعلامية والفضائية أنهم استفادوا من هذه الهدن لصالح تمدد قواتهم على الأرض وجلب المزيد من مواد التموين ومعدات القتال من بعض دول الجوار. وفيما يخص أي طلب جديد لوقف العدائيات أو عقد هدن قصيرة، بجانب التزام الميليشيا بتنفيذ مطلوبات قرار مجلس الأمن 2736 (2024) ووقف الهجمات على الفاشر التي فاقت 190 هجوما وقصفا بالصواريخ والدانات والمسيّرات التي تستهدف بشكل عشوائي المدنيين والمرافق الصحية والبنى التحتية، يرحب السودان بأي هدنة عملية من شأنها أن تنفَّذ. وعليه، فإن المشاركة ضمن مقاربة تقريب المواقف يبدأ من تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

إن القوات المسلحة السودانية قوات محترفة تدرب قواتها على قواعد القتال بكلياتها ومعاهدها ومدارسها العسكرية، وعمرها بلغ مائة عام. ولا يمكن مساواتها بميليشيات ومرتزقة يستهدفون تدميرها لصالح دولة استعلاء عرقي، تم الإعلان عنها في نيروبي الأسبوع الماضي. وهذه دولة أو حكومة يراد أن تسيطر عليها أفخاذ إثنية.

وهناك العديد من البعثات الدبلوماسية تعمل من العاصمة المؤقتة بورتسودان وهي في زيادة مطردة. وأختم هذا المحور بالتأكيد على أن الحكومة تعمل حاليا على تشكيل حكومة مدنية من التكنوقراط لتتولى مهامها خلال الفترة الانتقالية، التي ستنتهي بعقد انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها كافة ألوان الطيف السياسي السوداني لتحديد المستقبل والوجهة التي يقصدون وطبيعة الحكم الذي يبتغون بمحض اختيارهم. وأما بشأن خارطة طريق السودان لما بعد الحرب واستئناف مسار العملية السياسية، فتدرك الحكومة السودانية أن إنهاء الحرب ليس سوى بداية لمرحلة أكثر تعقيدا، وهي مرحلة إعادة بناء الدولة واستئناف العمليات السياسية الشاملة المفضية إلى الانتخابات النزيهة والحرة وإعادة توازن السودان واستقراره وديمقراطيته. لهذا السبب، وبعد مشاورات موسعة مع القوى الوطنية والمجتمعية الناشطة في السودان، وضعت قيادة الدولة خريطة طريق واضحة تتضمن عدة نقاط أساسية نلتمس من المجلس دعمها:

إطلاق حوار وطني شامل تشارك فيه جميع القوى السياسية والمجتمعية، مع الترحيب بأي جهة تتبنى موقفا وطنيا وترفض العدوان، وتنحاز إلى وحدة السودان وأمنه. – تشكيل حكومة كفاءات وطنية مستقلة تتولى إدارة مهام الفترة الانتقالية، وتمكين مؤسسات الدولة من تجاوز تداعيات الحرب. – إجراء التعديلات الضرورية على الوثيقة الدستورية، وإجازتها من قبل القوى الوطنية والمجتمعية، ومن ثم اختيار رئيس وزراء مدني يتولى إدارة الجهاز التنفيذي للدولة دون أي تدخل سياسي أو عسكري. – تأكيد حرية الرأي والعمل السياسي، مع الالتزام بعدم المساس بالثوابت الوطنية أو تهديد وحدة البلد، وضمان عدم حرمان أي مواطن

من حقوقه الأساسية. – اشتراط وضع السلاح وإخلاء الأعيان المدنية لأي محادثات مستقبلية مع التمرد، ورفض أي دعوات لوقف إطلاق النار ما لم يتم رفع الحصار عن الفاشر. على أن يتبع أي وقف لإطلاق النار انسحاب المتمردين من المناطق التي لا يزالون فيها لأنهم يستهدفون المدنيين ويقتلونهم بقصد. إننا ندعو الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي إلى دعم هذه الخريطة باعتبارها الحل الواقعي للخروج من الأزمة وضمان استقرار السودان.

وأما بشأن الوثيقة الدستورية، فقد تم تعديل الوثيقة الدستورية لسنة 2019 في البنود المتعلقة بمصادر التشريع واعتماد اللغتين العربية الأوسع انتشارا والإنكليزية لغتين رسميتين لأعمال الحكومة، مع اعتبار كل اللغات السودانية لغات قومية تحظى بالاحترام. وتم تعديل الفقرة الانتقالية لمدة لا تتجاوز 39 شهرا. نُص في البند 16 على العمل على إنهاء الحرب وتقديم كل من ارتكب جرائم بحق الشعب السوداني إلى العدالة وفقا للقانون؛ والعمل على إعمار ما دمرته الحرب؛ وأن السلطة التشريعية الانتقالية تتكون من مجلس السيادة والوزراء إلى حين قيام المجلس التشريعي؛ وأن مجلس السيادة يضم 11 شخصا6 : تعينهم القوات المسلحة و 3 ترشحهم أطراف اتفاق جوبا مع مراعاة تمثيل المرأة وأقاليم السودان؛ وأن مجلس الوزراء الانتقالي المرتقب يتكون من رئيس الوزراء ووزراء من الكفاءات الوطنية المستقلة لا يزيد عددهم على 26 وزيرا يعينهم مجلس السيادة ما عدا وزراء أطراف العملية السلمية الذين ترشحهم تلك الأطراف.

وأما بشأن خطة السودان الوطنية لحماية المدنيين فقد رفعناها إلى مجلسكم الموقر ونتوقع منكم إجازتها. إن السودان يعول على جهود الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة بالإضافة إلى الشركاء الدوليين والإقليميين، ويعزز جهودهم ويرتبط معهم بممارسة الضغط اللازم على المليشيا المتمردة الإرهابية لإلزامها بتنفيذ ما تم التوافق عليه في جدة. ونذكر بأن الفقرة الأولى من إعلان جدة تنص بوضوح على أن الأولوية القصوى هي حماية المدنيين في جميع الأوقات، بما في ذلك السماح لهم بالمرور الآمن لمغادرة مناطق النزاع على أساس طوعي وفي الاتجاه الذي يختارونه. الفقرة الثانية من الإعلان تلزم المليشيا بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، إضافة إلى اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع إلحاق الضرر بالمدنيين بما في ذلك عدم استخدامهم كدروع بشرية. إننا نرى من الضروري أن يكون هناك موقف أكثر حزماً من المجتمع الدولي لإجبار هذه المليشيا على الالتزام بهذه التعهدات.

المحور الأخير، في سابقة غير مسبوقة تمثل انتهاكاً صريحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وخروجا عن التقاليد المرعية، قام الرئيس الكيني بتبني الحكومة المزعومة الموازية التي أدانها مجلسكم الآن بكليته التي تقودها مليشيا الدعم السريع التي ارتكبت إبادة عرقية ومن انضم إليها في حلف الإبادة العرقية السياسي. ورحبت كينيا بما أسمته الميثاق السياسي بين مليشيا الدعم السريع والحكومة الموازية توطئة لتفكيك السودان خدمة لأهداف خريطة الشرق الأوسط الجديد والمنتفعين منها والمتكسبين بها. لقد قوبل الموقف الكيني برفض من دوائر ذات ثقل ومجتمع مدني وأحزاب في كينيا نفسها. وتم انتقاد الحكومة الكينية لاستضافة وتسهيل الإعلان عن حكومة موازية ضمن مشروع تفكيك القوات المسلحة وتفتيت السودان الذي ترعاه الإمارات العربية المتحدة. وارتبط هذا الإعلان بتسريب تقارير بحصول كينيا على 193 مليون دولار مبدئيا. ثم نشرت بلومبرغ عن تقديم الإمارات قرضاً مالياً بأكثر من بليون دولار

إلى كينيا في نفس الأسبوع الذي تم فيه استضافة هذا الحدث المشين. وما كنا لنثير هذا هنا لولا اعتراف حكومة كينيا في بيان صادر من مكتب رئيس الوزراء ووزارة الخارجية بتوفيرها منصة لقوات الدعم السريع في نيروبي؛ مع ضعف المبررات التي احتواها هذا البيان.

إن اجتماع قادة المليشيا وحلفائها في نيروبي ردد في جلسة التوقيع شعارات تحرض على غزو مدن سودانية بعينها مواصلة للتطهير العرقي بمثل ما قامت به في الجنينة وأردمتا وقرى الجزيرة وسنار والنيل الأبيض ومعسكر زمزم. وأعلنوا أنهم يسعون لحكومة تمكنهم من امتلاك الأسلحة وأن مبلغ الـ 200 مليون دولار الذي تبرعت به الإمارات في الفعالية الإنسانية في إثيوبيا سيوظفونه لذلك الغرض. وهذا يعني توسيع نطاق الحرب التي كلما أوشك الجيش على الانتصار فيها تمالأ رعاة النظام الإقليمي المتربص بالسودان بهدف استمرارها. ونحن ندين ذلك المسلك لأنه يتعارض مع جهود السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي ومع الدور الإيجابي الذي قامت به كينيا في الماضي والمبادئ الموروثة والمتوافق عليها بشأن حدود الدول الأفريقية ومساعي اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له لحل النزاع، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ونطلب من المجلس الموقر إدانة هذا الانتهاك أسوة بالبيان الذي أصدره الأمين العام يوم 24 شباط/فبراير أكد فيه على دعم سيادة السودان.

ختاما أود التأكيد على أن السودان لطالما عبر عن دعمه لمهمة المبعوث الشخصي رمطان لعمامرة لأننا نثق في الأمين العام وفي مبعوثه. ونرى أن دورهم سيكون عاملا إيجابيا في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء وإيجاد حلول واقعية للأزمة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد دا كروز (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة لمعالجة النزاع المتفاقم والمعقد والمدمر في جمهورية السودان. وأثني على الصين لإدارتها القديرة لأعمال المجلس. وأعرب عن تقديري للسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتها الشاملة حول الحالة الإنسانية المتردية في السودان.

وتؤيد أنغولا البيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائدا واحد. وأود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية، بصفتي الوطنية.

أولاً، لا تزال الحالة الإنسانية خطيرة للغاية. يحتاج أكثر من 60 في المائة من السكان إلى مساعدات إنسانية فورية للبقاء على قيد الحياة، كما أن خطر المجاعة في بعض مناطق البلد أصبح حقيقة محزنة بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدد النازحين داخليا، الذي يبلغ أكثر من 12 مليون نازح، كما سمعنا للتو، قد فرض ضغطا هائلاً على نظام الصرف الصحي والرعاية الصحية، مما ساهم في الانتشار السريع والخطير للأمراض التي يمكن الوقاية منها. إن النداء المؤثر الذي وجهته السيدة ووسورنو هنا لا يمكن أن يكون أعلى أو أوضح من ذلك. يجب أن نتحرك الآن وبسرعة كبيرة لمنع وقوع كارثة إنسانية ذات أبعاد أكبر. كما ندعو الأطراف المتحاربة إلى التعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإبقاء الممرات الإنسانية

مفتوحة وآمنة وبدون عوائق حتى يتسنى إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بشكل سريع ومستدام. وفي هذا الصدد، ترحب أنغولا بقرار الحكومة السودانية الصادر في 17 شباط/فبراير بتمديد وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود التشادية السودانية لمدة ثلاثة أشهر أخرى. علاوة على ذلك، ندعو جميع أطراف النزاع إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ثانياً، فيما يتعلق بالمشهد السياسي والأمني، تعرب أنغولا عن قلقها البالغ إزاء استمرار تصاعد النزاع في السودان. وفي حين يقال إن السبب الجذري لهذا النزاع مرتبط بالتوترات العرقية الداخلية، يجب أن ندرك أن هناك بعض العوامل الخارجية التي فاقمت من حدته، بما في ذلك المنازعات الجيوسياسية والمصالح الأخرى غير المعلنة، التي تزيد من صعوبة وتحديات الانخراط في عملية شاملة للجميع بين السودانيين لإنهاء الحرب. وقد أدى تزايد حدة القتال الدائر إلى تعميق الانقسامات وتقويض جهود التسوية السلمية للنزاع وزيادة المخاطر التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة.

ثالثا، فيما يتعلق بالجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الحل السلمي، فإن عملية جدة، التي يسرتها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في أيار/مايو 2023، هيأت أفقا يبعث على الأمل لتحقيق السلام في السودان، بما يؤدى إلى وقف لإطلاق النار باعتبار ذلك شرطا لا غنى عنه لحماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين. عندما اجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 14 شباط/فبراير لمناقشة الحالة في السودان، دعا فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، إلى تجديد الجهود المنسقة من جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين المعنيين الآخرين لحل الأزمة السودانية. وهو يعتقد أن استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية المتاحة والضرورية أمر أساسي للضغط على الأطراف المتحاربة لقيادتها إلى التوصل إلى الاتفاق على وقف فوري ودائم للأعمال العدائية.

وفي هذا السياق، تثني أنغولا على التزام الاتحاد الأفريقي بالعمل مع شعب السودان لوقف القتال وبدء عملية ترمي لتحقيق السلام الدائم والشامل للجميع والديمقراطية والعدالة في البلد. ويكتسي عمل فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بتسوية النزاع في السودان أهمية خاصة في هذا الصدد. ويشكل إنشاء اللجنة الرئاسية المخصصة المعنية بالسودان التابعة لمجلس السلم والأمن، برئاسة فخامة السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وأنغولا عضو فيها، والخطوات التي اتُخذت لتفعيلها، مبادرة دبلوماسية أخرى هامة واستراتيجية لتيسير التواصل البناء بين الأطراف المتحاربة لإيجاد حل سياسي لهذا النزاع الشنيع.

ليس هناك حل عسكري للحرب الحالية في السودان. وبصفته الرئيس الحالي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ونصير الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا، أجرى فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا، محادثات مع فخامة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة الانتقالي لجمهورية السودان، بشأن ضرورة استئناف الحوار السياسي الجامع. ويجب أن يكون ذلك جزءا من عملية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودعم تطلعات الشعب السوداني ورفاهه لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية. ونرحب باعتماد السلطات السودانية الانتقالية خريطة طريق مفصلة

في 9 شباط/فبراير 2025، هيأت الظروف اللازمة لإجراء حوار سياسي يقوده السودانيون ويملكون زمامه نحو عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع وإعادة السلطة لحكومة ديمقراطية منتخبة في الوقت المناسب.

في الختام، أود أن أقدم ثلاث ملاحظات بشأن الآفاق المستقبلية.

أولا، يجب على جميع أطراف النزاع الالتزام مجددا والمشاركة في بحث حقيقي عن السلام أساسه المصالح الحقيقية للشعب السوداني.

ثانيا، سيكون إعادة الإطلاق الفعلي لمبادرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة الرئاسية المخصصة المعنية بالسودان، المنشأة في إطار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مهما لإعطاء دفعة جديدة لعملية السلام.

ثالثا، يجب أن تستمر الحلول الأفريقية والمبادرات التي تقودها أفريقيا وتمتلك زمامها في أداء دور قيادي في مساعدة الشعب السوداني لتحقيق السلام بالتعاون مع الشركاء الدوليين. ولذلك، فإن تعزيز التنسيق والتكامل في الجهود الإقليمية والقارية الجارية وفي الإجراءات المتناسقة مع المجتمع الدولي أمر في غاية الأهمية لتحقيق السلام الدائم في السودان.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد لوكالي (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ جمهورية الصين الشعبية مرة أخرى على قيادتكم المتبصرة لمجلس الأمن هذا الشهر. ونقدر إسهامات المتكلمين السابقين الذين أكدوا دون استثناء الحاجة إلى التعاون والتآزر لتحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في السودان وفي منطقة القرن الأفريقي بأسرها.

ترغب كينيا في أن تضم صوتها إلى النداءات المطالبة بوقف سريع للعنف وبالسماح بإمكانية الإيصال الفوري وغير المشروط للمساعدة الإنسانية وبأن تشارك الأطراف المتحاربة في السودان في مفاوضات بحسن نية من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع. لقد كانت كينيا تاريخيا، ولا زالت إلى اليوم، قوة للخير في شرق أفريقيا وخارجها. وفي هذا الصدد، فإن التزام كينيا من أجل السلام والاستقرار في القرن الأفريقي، وبالتأكيد من أجل السلام والاستقرار في السودان، لا يتزعزع.

وفي السودان، ما فتئت كينيا تؤيد التسوية السلمية للنزاعات وبناء السلام المستمر. وأود أن أشير إلى أن كينيا أدت دورا مركزيا في استضافة وتيسير عملية سلام طويلة أدت إلى توقيع اتفاق السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيروبي عام 2005 والذي وضع حدا لعقود من النزاع بين شمال وجنوب السودان. وبنفس الطريقة، ومنذ عام 2019، بقيت كينيا ثابتة في دعمها للانتقال الديمقراطي في السودان، مدافعة عن إيجاد حل سلمي للأزمات السياسية والأمنية. وتنخرط كينيا بشكل مكثف في العمل مع الجهات السياسية السودانية الفاعلة من مختلف الأطياف السياسية، بما في ذلك بدعم جهود وساطة الاتحاد الأفريقي التي أدت إلى توقيع الاتفاق السياسي والإعلان الدستوري بشأن السلطة الانتقالية في الخرطوم في 17 آب/أغسطس 2019، والتي شارك فيها بلدي على أعلى مستوى.

وفي غضون يوم واحد من اندلاع الحرب في السودان في 15 نيسان/أبريل 2023، بذل الرئيس ويليام روتو جهودا للتعبئة لعقد أول اجتماع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشارك فيه في محاولة لوقف الحرب على الفور. واتساقًا مع عقيدتنا في صنع السلام أيضًا، وفر الرئيس روتو حيزا آمنا لكل المجموعات السودانية والسودانيين للاجتماع واستنباط طرائق لإعادة السودان إلى النظام الديمقراطي الذي تم تخريبه بفعل استقالة الإدارة المدنية المؤقتة ورئيس الوزراء حمدوك. وبعد ذلك، اجتمعت مجموعات عديدة من القادة والمهنيين وممثلي المجتمع المدني والجماعات المسلحة والنقابات العمالية وغيرهم في حوارات ذات تشكيلات مختلفة في كينيا. وبالفعل، جرى التفاوض والتوقيع على العديد من الإعلانات والاتفاقات في نيروبي. كما استقبلنا وفوداً رسمية من السودان وتواصلنا معها، وهو ما يؤكد التزامهم بإنهاء الحرب وإعادة السودان إلى الإدارة المدنية.

وكان التوقيع على ميثاق السلام في نيروبي الأسبوع الماضي إحدى تلك الوثائق، ويجب النظر إليه في هذا السياق أو في ضوء ذلك. ومن الجدير بالذكر أن ما مجموعه 24 مجموعة تمثل قطاعا عريضا وشاملا من الجهات الفاعلة المدنية والسياسية والعسكرية قد أعربت عن تأييدها لميثاق السلام هذا.

وأعتقد أننا، في هذه المرحلة، نود أن نوضح أن كينيا لم تعترف بأي كيان، سواء في السودان أو في أي مكان آخر. إن الاعتراف بالدول ظاهرة قانونية، ينص القانون الدولي على ممارستها. وأكرر التأكيد على أن الرئيس روتو وحكومة كينيا لم يعترفا بأي كيان مستقل في السودان أو في أي مكان آخر.

وتؤمن كينيا إيماناً راسخاً بإتاحة الفرصة لمختلف فئات المجتمع السوداني للحوار والمفاوضات، وقد ظلت ثابتة في التزامها بتيسير توسيع نطاق توافق الآراء بين السودانيين من مختلف الأطياف السياسية من أجل التوصل إلى نهاية سريعة للنزاع في السودان.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا أن كينيا تسترشد في جميع تدخلاتها بالتزامها الراسخ والتاريخي بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. والتزام كينيا بسلامة أراضي السودان وسيادته واستقلاله السياسي لا لبس فيه. ومن ثم، أؤكد أن كينيا ليس لها مصلحة على الإطلاق في تفكك السودان، بل في انتقاله إلى السلام والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أتوجه بالشكر إلى أختي إديم ووسورنو، مديرة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على الإحاطة القيمة بشأن التطورات في السودان. وتجدد مصر التأكيد بمناسبة جلستنا اليوم على تضامنها الكامل مع شعب السودان الشقيق والحرص الكامل على استعادة السلم والأمن والاستقرار في السودان وحماية مقدراته.

لقد تتابعت التحديات والأعباء التي أثقلت كاهل الأشقاء في السودان أمام أنظار العالم. ويتعين علينا جميعا مساعدتهم على صون أمن ووحدة أراضي وسيادة بلدهم ومقدراته ومؤسساته الوطنية، وصولا إلى صياغة حل دائم للأزمة يستند إلى أسس راسخة وواقعية. لم يعد مقبولا أن يستمر النزاع في السودان بويلاته

التي أرهقت شعبه واستنفدت ثرواته في غير محلها، وأتاحت المجال للتدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية ومحاولة العبث بمصير أبنائه.

وأود من أمام هذا المجلس أن أطرح محددات وأولويات التحرك خلال المرحلة القادمة بما يسهم في حلحلة الأزمة صوب الحل المستدام.

أولا، ضرورة التأكيد على صون سيادة واستقلال ووحدة أراضي السودان الإقليمية، ورفض كافة أشكال التدخلات في شؤونه الداخلية أو أي مساعٍ لتشكيل أطر موازية للإطار القائم حالياً، حيث إن السلامة الإقليمية للسودان ليست محلاً للمساس أو التفاوض. ولا تهاون في ذلك.

ثانياً، أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية ومنع انهيارها، وعدم المساواة بينها وبين أي كيانات ناشئة دون الدولة، بما في ذلك الميليشيات المسلحة، وذلك إعلاء للمصالح العليا للسودان وبما يهدف إلى التوصل لحلول دائمة ونهائية للأزمة بملكية وقيادة سودانية خالصة، دون أي إملاءات خارجية، تحقيقاً لتطلعات الشعب السوداني نحو الأمن والاستقرار والتنمية. ولقيادة السودان الشقيق طرح محدد وواضح على ذلك الصعيد. وقد استمعنا لأخي ممثل أنغولا، الرئاسة الحالية للاتحاد الأفريقي، والبيان المتكامل الذي أدلى به بخصوص الرؤية الأفريقية على ذلك الصعيد.

ثالثاً، حتمية وقف التدفق غير المشروع للسلاح في السودان من أجل سرعة إنهاء الصراع وحقن الدماء، ووقف موجات النزوح الداخلي واللجوء. وعلينا جميعاً مسؤولية في مساندة السودان لكي لا تتحول أزمته من أزمة إقليمية تقتصر تبعاتها على جوار السودان وأفريقيا إلى أزمة تهدد السلم والأمن الدوليين، والتي قد يكون من مظاهرها تهديد أمن الملاحة في البحر الأحمر، أو تنامي معدلات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، أو تحويل السودان إلى حاضنة لمجموعات منفلتة أو ميليشيات مسلحة.

رابعاً، أهمية تنسيق المبادرات الإقليمية والدولية لحل الأزمة تجنباً لتشتيت الجهود. وتدعم مصر الأمين العام ومبعوثه الشخصي السيد رمطان لعمامرة في بذل الجهد اللازم في سبيل دعم التسوية السياسية وإحلال السلام في السودان. وتلتزم مصر بالعمل على تحقيق ذلك على صعيد مختلف المسارات المتاحة. كما أن مصر استضافت في تموز/يوليه الماضي المؤتمر الشامل لكافة القوى السياسية في السودان. ويجري حالياً الإعداد لعقد الجولة الثانية من هذا المؤتمر في أقرب وقت وبما يتيح المجال للتوافق على مرحلة ما بعد النزاع والمستقبل تحقيقاً لطموحات الشعب السوداني الشقيق.

خامساً، لا مجال لنجاح الجهود الدولية في التعامل مع الأزمة في السودان دون استعادة الثقة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة وهيئاتها. وتدعم مصر الحوار البناء بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية. وتشيد بقرارات الحكومة السودانية الأخيرة الرامية لتخفيف المعاناة عن الشعب السوداني الشقيق وآخرها قرار تمديد العمل بفتح معبر ادري لثلاثة أشهر إضافية لتيسير نفاذ المساعدات الإنسانية. كما تدعو مصر المجتمع الدولي للاستفادة من قرارات الحكومة السودانية بإنشاء مستودعات إنسانية في أكثر من موقع، والسماح بالطائرات الإنسانية وتحديد منافذ إدخال المساعدات الإنسانية بالكميات التي تلبي احتياجات

الشعب السوداني الشقيق على نحو يصون أمن السودان ويحترم سيادته ويراعي شواغله الأمنية، وعدم توظيف فتح هذه المنافذ الإنسانية لتمرير نفاذ السلاح إلى الميليشيات والجماعات المسلحة.

سادساً، تؤكد مصر ضرورة زيادة حجم المساعدات والتمويل الذي توفره الدول والأطراف المانحة بما يشمل الوفاء بالتعهدات المعلنة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في السودان وخطة دعم اللاجئين في دول الجوار، حيث لم تتجاوز للأسف نسبة الوفاء بها حد الثلاثين في المائة. كما أن من المهم زيادة المساعدات المخصصة لدول الجوار التي تتحمل أعباء كبيرة نيابة عن المجتمع الدولي. وتجدد مصر في هذا السياق حرصها التام على تقديم كافة سبل الرعاية والدعم للأشقاء السودانيين الفارين من النزاع إلى مصر، حيث تم استقبال ما يتجاوز مليون ونصف المليون من الأشقاء السودانيين ويتم تقديم كافة الخدمات والتسهيلات لهم أسوة بالمواطنين المصريين.

في الختام، ستجدون مصر كما عهدتموها داعمة لكل جهد صادق وجاد يسهم في إنهاء الأزمة في السودان، بقيادة وملكية وطنية خالصة، على نحو يحفظ أمن واستقرار وسيادة البلد ومقدراته وتماسك مؤسساته الوطنية. وتكرر مصر تحذيرها، في هذا السياق، من محاولة إملاء أي تصورات لا تتسق مع الواقع في السودان وتشدد على ضرورة وقف التدخلات الخارجية وإعلاء المصالح الوطنية العليا للسودان.

وأؤكد مجدداً، في الختام، تضامن مصر الكامل قيادة وحكومة وشعباً مع الأشقاء السودانيين ومساندتها لطموحاتهم المشروعة في غد أفضل، إيماناً من مصر بوحدة الهدف والمصير بين بلدينا وشعبينا الشقيقين على ضوء ما يربطنا من صلات أخوة وجوار وتاريخ مشترك.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): لم تعد هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس لإجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.